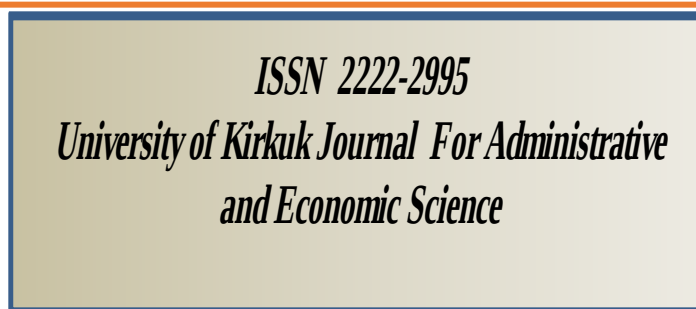


UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science



Hassan Daa Abd-Al Razaaq & Khalaf Alia Hussein. Analysis of internal public debt trends and its impact on real GDP growth and its developmental reflection for the period 2004-2021 (Iraq case study). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (4):58-67.

Analysis of internal public debt trends and its impact on real GDP growth and its developmental reflection for the period 2004-2021 (Iraq case study)

Diaa Abd-Al Razaaq Hassan ¹, Alia Hussein Khalaf ²

^(1,2) Diyala University \college of Administration and Economics, Diyala, Iraq

diaarazaaq@uodiyala.edu.iq¹

aliaeco@uodiyala.edu.iq²

Abstract: The problem of public debt is considered one of the contemporary issues, and Iraq is considered one of the countries that rely on public debt to a large extent to finance the public budget, due to Iraq's dependence on one source of income represented by oil revenues, whose prices are unstable and which are determined according to global markets. Another side has current expenditures that cannot be easily reduced, represented by the salaries of government sector workers, and therefore the decline in oil prices leads to an exacerbation of public debt in order to finance current expenditures. Therefore, this research tries to shed light on the impact of internal public debt on the real GDP in Iraq, and is that The uses of this debt have a positive effect on the real gross domestic product, and the research in the standard aspect and through the (Ardl) model concluded that there is an effect and an inverse relationship in the short and long term in the current period, and this is due to the increase in internal public debt as a result of the decrease in prices Oil, which finances current expenditures at the expense of investment expenditures, and this leaves a negative impact on the real gross domestic product through the fact that current spending is represented by demand, most of it is from imports and not the local product, and therefore the public finances in Iraq did not adopt the opinion of any of the economic schools Whether classical or Keynesian, therefore, the study recommended the use of funds that are borrowed to finance the deficit in the general budget in financing investment expenditures in order to increase tax capacity and thus increase revenues for public finances in Iraq, as well as leaving a positive impact on the real gross domestic product, and this is consistent with the opinion of the school canonian.

Keywords: Internal public debt, real GDP, Ardl model.

تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي وأثره على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانعكاسه
التموي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ (العراق حالة دراسية)

م.م. ضياء عبد الرزاق حسن^١، أ.م.د. علياء حسين خلف^٢

(٢٠١) جامعة ديالى/ كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق

المستخلص: تعتبر مشكلة الدين العام من القضايا المعاصرة و يعتبر العراق من الدول التي تعتمد على الدين العام بشكل كبير لتمويل الموازنة العامة و ذلك لاعتماد العراق على مصدر واحد للدخل متمثلاً بالإيراد النفطي و الذي تكون أسعاره غير مستقرة و التي تتحدد طبقاً للأسواق العالمية هذا من جانب و من جانب آخر لديه نفقات جارية لا يمكن تخفيضها بسهولة متمثلة برواتب العاملين بالقطاع الحكومي و بالتالي فانخفاض أسعار النفط تؤدي الى تفاقم الدين العام من اجل تمويل النفقات الجارية لذلك يحاول هذا البحث تسليط الضوء على اثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق و هل ان استخدامات هذا الدين لها اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و توصل البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (Ardl) الى وجود اثر و علاقة عكسية في الاجل القصير و الطويل في الفترة الحالية و هذا يعود الى أن زيادة الدين العام الداخلي كنتيجة لانخفاض أسعار النفط و التي تمول النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية و هذا يترك اثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال ان الانفاق الجاري متمثلاً بالطلب اقله يكون من الاستيرادات و ليس المنتج المحلي، و بالتالي لم تكن المالية العامة في العراق تعتمد راي أي من المدارس الاقتصادية سواء الكلاسيكية او الكينزية، لذلك اوصت الدراسة استخدام الأموال التي تقترض لتمويل العجز في الموازنة العامة في تمويل النفقات الاستثمارية من اجل زيادة الطاقة الضريبية و بالتالي زيادة العوائد للمالية العامة في العراق و كذلك تترك اثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هذا ينسجم مع راي المدرسة الكينزية.

الكلمات المفتاحية: الدين العام الداخلي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموذج Ardl.

Corresponding Author: E-mail: diaarazaq@uodiyala.edu.iq

١ المقدمة

الدين العام هو التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق العام المتزايد، و يقسم الى دين عام داخلي و خارجي، و اختلفت المدارس الاقتصادية من حيث اللجوء الى الدين العام، اذ بين الفكر الكلاسيكي عدم اللجوء الى القروض لأنه يعتبر ايراد غير عادي و لا يمكن اللجوء الى القروض الا في حالات استثنائية لمواجهة نفقات غير عادية و سبب ذلك ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعيق من إمكانية تحقق التوازن الاقتصادي و الذي يمكن ان يتحقق تلقائياً بدون تدخل الدولة، اما الفكر الحديث و المتمثل بالمدرسة الكينزية اذ اجازت إمكانية اللجوء الى القروض العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي و خصوصاً اذا استخدمت تلك القروض في تمويل النشاطات الاستثمارية للاقتصاد و بالتالي تزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و من ثم الطاقة الضريبية.

٢ أهمية البحث:

تعتبر مشكلة الدين العام من القضايا المعاصرة و التي تختلف الدول من حيث قيمة ديونها و يعتبر العراق من الدول التي تعتمد على الدين العام بشكل كبير لتمويل الموازنة العامة و ذلك لاعتماد العراق على مصدر واحد للدخل متمثلاً بالإيراد النفطي و الذي تكون أسعاره غير مستقرة و التي تتحدد طبقاً للأسواق العالمية هذا من جانب و من جانب آخر لديه نفقات جارية لا يمكن تخفيضها بسهولة متمثلة برواتب العاملين بالقطاع الحكومي و بالتالي فانخفاض أسعار النفط تؤدي الى تفاقم الدين العام من اجل تمويل النفقات الجارية و تحديداً رواتب الموظفين التي لا يمكن ضغطها بسهولة لذلك يحاول هذا البحث تسليط الضوء على اثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق و هل ان استخدامات هذا الدين لها اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٣ مشكلة البحث:

هنالك جدل كبير بين المدارس الاقتصادية حول اعتماد المالية العامة على الدين العام في تمويل نشاطاتها فالمدرسة الكلاسيكية لا تحبذ اللجوء الى الدين العام بينما المدرسة الكينزية اجازت ذلك مع استخدام تلك الديون في تمويل النشاطات الإنتاجية في الاقتصاد اما المدرسة النقدية فهي تتفق مع المدرسة الكلاسيكية حول اللجوء الى الدين العام لتمويل النفقات العامة باعتبارها مصدر الاضطراب في الاقتصاد و اعتبرته السبب الأساس وراء التضخم و على ضوء ذلك فان البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل التالي " هل ان الدين العام الداخلي له اثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق " .

٤ هدف البحث:

- أ. معرفة اتجاهات الدين العام الداخلي في العراق خلال مدة البحث.
- ب. معرفة اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق خلال مدة البحث.
- ت. التوصل الى معرفة اثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق و خلال مدة البحث.

٥ فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها "ان الدين العام الداخلي له أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق".

٦ الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١ بواقع بيانات سنوية، اما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي.

٧ منهجية البحث:

من اجل الوصول الى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من أثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق.

٨ هيكلية البحث:

من اجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث، اذ تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للدين العام و الدين العام الداخلي، اما المبحث الثاني فاستعرض الاطار المفاهيمي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، اما المبحث الثالث فاتجه الى تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة البحث فضلا عن رؤية تنمية لانعكاسات أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق و استعرض المبحث الرابع صياغة نموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة و التوصل الى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، و اخيرا توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وعلى ضوءها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول

إطار نظري للدين العام والدين العام الداخلي

١- مفهوم الدين العام:

الدين العام هو التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق العام المتزايد، و يرتبط الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة لذا يعرف الاقتصاديان بومبل و بلندر الدين العام بأنه القيمة الكلية للمديونية الحكومية عندما تتجاوز نفقات الحكومة السنوية الإيرادات التي تحصل عليها، و يقسم الدين العام الى دين عام داخلي و خارجي فالدين العام الداخلي هو العبيء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين المحليين لسداد اصل الدين و فوائده، و العبيء النقدي المباشر للدين العام الداخلي يتلخص في عملية تحويل القوة الشرائية من دافعي الضرائب الى حاملي السندات الحكومية وما لهذه العملية من اثر في زيادة او انخفاض مستوى التفاوت في توزيع الدخل.

٢- موقف المدارس الاقتصادية (الفكر التقليدي والحديث) من القروض العامة:

يرى الفكر التقليدي (الكلاسيكي) ان القروض العامة إيرادات غير عادية لذلك يجب على الدولة عدم اللجوء اليها الا في الأحوال الاستثنائية التي تعجز فيها الإيرادات العادية للدولة (الضرائب) عن تغطية ما تواجهه الدولة من نفقات غير عادية، و يستند الفكر الكلاسيكي في ذلك من خلال اعتقاده بان التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائياً ومن ثم فلا حاجة لتدخل الدولة عن طريق القروض و ان تدخلت فان ذلك يؤدي الى عدم استقرار التوازن الاقتصادي، كذلك يرى الكلاسيك بأن وسيلة سريعة للحصول على الإيرادات الا انها في المستقبل تتحول الى عبيء يتحمل كاهل الموازنة من خلال تسديد اصل القرض و الفوائد المترتبة عليه و حتى تتمكن الدول من تسديد تلك الالتزامات تلجئ الدولة مرة أخرى الى الضرائب و الرسوم لتسديد اصل القرض و الفوائد المترتبة عليه و بالتالي فان القروض ما هي الا ضرائب مؤجلة لان الدولة تحصل عليها في الحال و من ثم توزع اعبائها على الأجيال القادمة على شكل ضرائب و رسوم و بذلك لا يسمح الكلاسيك بالقروض الا في حالة استفادة الأجيال اللاحقة من منافع النفقات العامة التي حصيلة القروض في تمويلها.

اما الفكر الحديث (المدرسة الكينزية) اذ اختلفت عن الفكر التقليدي من حيث اللجوء الى القروض العامة اذ لم يعارض لجوء الدولة الى الاقتراض، اذ يمكن اللجوء الى الاقتراض وفق الظروف المالية و الاقتصادية للدولة وبذلك عارض الفكر الحديث الفكر الكلاسيكي من حيث اللجوء الى القرض العام، اذ بين الفكر الحديث ان التوازن التلقائي الذي اكد عليه الكلاسيك عدم صحته في الواقع العملي لذلك على الدولة ان تتدخل من خلال ادواتها المالية كالقروض لتحقيق التوازن الاقتصادي، كذلك بين الفكر الكلاسيكي بأن القروض لا تمثل إيرادات حقيقية و انما هي ضريبة مؤجلة و هذا غير صحيح لان الدولة عندما تلجأ الى القروض و تستخدمها في تمويل النفقات الاستثمارية الإنتاجية و ليس في النفقات الاستهلاكية غير الرشيدة تؤدي الى توسيع الإنتاج و الى زيادة الاستخدام و من ثم زيادة الدخل القومي الذي يؤدي الى زيادة الطاقة الضريبية، كما ان القروض لا تؤدي الى القاء العبيء على الأجيال المستقبلية بل يوزع بين الجيلين الحاضر و المستقبل فالأجيال الحاضرة تتحمل عبيء القروض في شكل اقتطاع جزء من دخولها و ثروتها في حين الأجيال المستقبلية تتحمل اصل القرض و فوائده غير انها تستفيد من ناحية أخرى عندما يتم استخدامه في توسيع الاستثمارات الإنتاجية.

٣- الآثار الاقتصادية للقروض العامة:

ان آثار القروض العامة تعتمد على طريقة استخدام حصيلتها سواء اكان في تمويل الانفاق الاستهلاكي ام في تمويل الانفاق الاستثماري، و تختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة و مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، ففي حالة استخدام القرض العام لتمويل انفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل الى مستوى العمالة التامة و جهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة (كما في الدول النامية) يؤدي الى زيادة الطلب الفعال و لن يقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض السلعي فان ذلك يؤدي الى زيادة مستوى الأسعار و بالتالي حدوث التضخم، اما في حالة استخدام حصيلة القروض لتمويل المشروعات الإنتاجية (انفاق استثماري) مما يؤدي الى تكوين رؤوس الأموال و بالتالي حدوث زيادة ملموسة في الإنتاج و بالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني

إطار نظري للناتج المحلي الإجمالي

١- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية المنتجة في القطر خلال فترة زمنية معينة و غالبا ما تكون سنة، و نظرا لصعوبة جمع السلع و الخدمات المنتجة حسابيا لعدم تجانس وحدات قياسها تجعلنا مضطرين لاستخدام النقود وحدة حساب مشتركة، لذا فأنتنا نجمع قيم السلع و الخدمات لإيجاد مجموع الناتج المحلي الإجمالي، و نلاحظ في التعريف وردت كلمة (نهائية) و يقصد بها السلع و الخدمات المعدة للاستخدام سواءا لأغراض استهلاكية او لأغراض إنتاجية فالسلع و الخدمات الاستهلاكية تشتري لإشباع حاجات مباشرة اما السلع الاستثمارية فهي تشتري بقصد استخدامها في إنتاج سلع و خدمات أخرى و بالنهاية الذي يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي هي السلع و الخدمات النهائية و لاندخل السلع الوسيطة التي تحتاج الى تصنيع لتصبح سلع جاهزة للاستخدام من قبل الانسان (الادريسي، ١٩٨٦: ص٦١)

٢- طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هنالك عدة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي (النشاط الاقتصادي) والتي سنتناولها بشيء من الإيجاز:

- أ. **طريقة الدخول (الدخل القومي):** يطلق اصطلاح الدخل القومي في النظام الرأسمالي على مجموع الدخول والتعويضات و المكافآت التي يحصل عليها مالكو عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) لقاء مساهماتها في إنتاج السلع و الخدمات خلال فترة معينة عادة سنة، و تكون هذه الدخول على هيئة ايجارات او ربح للأرض، أجور و رواتب و تعويضات عن العمل، فوائد عن استخدام رأس المال و أرباح عن التنظيم و تحمل المخاطرة عند القيام بالعملية الإنتاجية.
- ب. **طريقة الناتج (الناتج القومي):** يعرف الناتج القومي بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في القطر خلال فترة زمنية معينة و غالبا تكون سنة، ان صعوبة جمع السلع والخدمات المنتجة حسابيا لعدم تجانس وحدات قياسها تجعلنا مضطرين لاستخدام النقود وحدة قياس مشتركة، لذا فأنتنا نجمع قيم السلع والخدمات لإيجاد مجموع الناتج القومي، وتحسب الطريقة اما بطريقة القيمة المضافة او طريقة السلع والخدمات النهائية.
- ت. **طريقة الانفاق (الانفاق القومي):** ذكرنا أعلاه ان الناتج القومي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين خلال فترة معينة ويمثل جانب العرض الكلي للسلع والخدمات، بينما يعرف الانفاق القومي هو مجموع ما يصرف لشراء السلع والخدمات النهائية الجديدة (أي المنتجة خلال فترة زمنية معينة مثلا سنة) في قطر معين و عليه فهو يمثل الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة.

٣- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي:

من المشاكل التي تظهر عند حساب الناتج المحلي الإجمالي عندما نقارن بين مستويات الناتج لفتترات مختلفة اذ ان أسعار السلع و الخدمات تختلف من فترة الى أخرى و بالتالي فان المقارنة بين فترات مختلفة قد تتضمن تغيرا في الإنتاج و تغيرا في الأسعار، و من اجل تجاوز تلك المشكلة ينبغي التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الاسمي، فالناتج المحلي الإجمالي يمثل اجمالي الكميات المنتجة من السلع و الخدمات في سنة معينة و لتكن ٢٠٠٣ مضروبة بأسعار سنة معينة تسمى بسنة الأساس و هذه السنة من شروطها ان تكون مستقرة اقتصاديا و بالتالي فان النتائج من تلك الطريقة تتضمن تغيرات الناتج فقط مستبعدة تغيرات الأسعار، اما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يمثل اجمالي الكميات المنتجة من السلع و الخدمات لسنة معينة و لتكن ٢٠٠٣ مضروبة بأسعار تلك السنة، و هنالك عدة تسميات للناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقد يسمى النقدي او الجاري (بسعر السوق) و الغرض منها واضح هو لبيان ان السلع و الخدمات المنتجة في سنة ٢٠٠٣ تم تسعيرها وفقا للأسعار الجارية او السائدة في السوق لعام ٢٠٠٣ و ليس بأسعار سنة الأساس و كما موضح بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و بالتالي فان من نتائج تلك الطريقة قد تتضمن تغيرات الإنتاج و الأسعار كلاهما او واحدا منهما.

٤- مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

بما ان الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية المنتجة في قطر معين و خلال سنة معينة، فاذا هو يتكون من مما تنتجه الأنشطة و القطاعات الاقتصادية الموجودة في القطر، و من اجل التوصل الى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يجب ان يتم جمع البيانات عن انتاج السلع و الخدمات النهائية في كل هذه الأنشطة و القطاعات، اما الأنشطة و القطاعات الاقتصادية فهي الزراعة و الصيد و الغابات و الصناعة(التحويلية و الصناعة الاستخراجية) البناء و التشييد، توليد الطاقة الكهربائية، توفير المياه، النقل و المواصلات و التخزين، التجارة الداخلية و الخارجية، الإسكان و الخدمات المالية و المصرفية، الخدمات الحكومية، الدفاع و الامن و الصحة و التعليم و غيرها.

و قد تختلف الدول في عرض قطاعاتها بحسابات الناتج القومي الإجمالي بان تدمج بعض القطاعات و الأنشطة في قطاعات اشمل و ان تفصلها في قطاعات فرعية كما يتطلب نظامها الحسابي، و بعض الأحيان نجد ان إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي تدمج بثلاثة قطاعات رئيسية و هي قطاعات الإنتاج و التوزيع و الخدمات.

المبحث الثالث

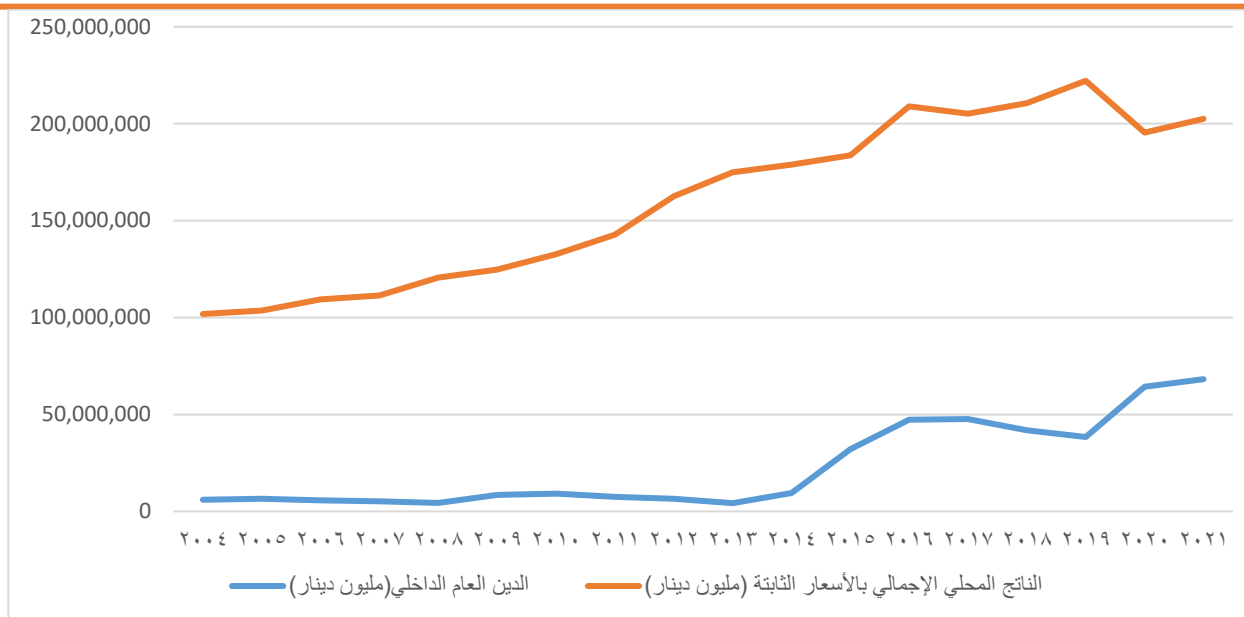
تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤ ورؤية تنموية لانعكاسات أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

١- تحليل اتجاهات الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤:

عاش الاقتصاد العراقي بظروف استثنائية كنتيجة للعوامل السياسية بدءا بالحرب العراقية الإيرانية و من ثم الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، كل ذلك ترك اثاره السلبية على مكونات الاقتصاد العراقي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي، ثم شهدت السياسة المالية المتبعة بعد عام ٢٠٠٣ بالاهتمام بالإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري و اعتمادا على أسعار النفط العالمية اذ عند زيادة الإيرادات النفطية تنتهي بزيادة الانفاق الجاري من خلال التوظيف في القطاع العام و الذي يعتبر ايضا جزءا من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الخدمات النهائية التي يقدمونها للدولة و لكن اثرها قليل على الناتج لعدم وجود قطاع حقيقي يترجم من خلاله الانفاق الجاري بالطلب على السلع و الخدمات المنتجة محليا و من جانب اخر عدم الاهتمام من قبل المالية العامة بالقطاعات المنتجة (الزراعة و الصناعة) كل ذلك يترك اثرا سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة الى ذلك و في حال انخفاض أسعار النفط العالمية فان المالية العامة تجد نفسها مضطرة الى الاقتراض من اجل تسديد التزاماتها المالية و تحديد الانفاق الجاري و من ثم قد يترك اثرا سلبيا إضافيا على الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ من الجدول (١) والشكل (١) ان الدين العام الداخلي يشهد مستويات منخفضة بدءا من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤ وجاء ذلك كنتيجة لصغر حجم الانفاق العام ويتم تغطيته من خلال الإيرادات النفطية التي شهدت تزايدا مضطربا خلال تلك الفترة، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد مستويات مرتفعة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية والتي تعبر عن حجم الإنتاج النفطي والتي تمثل الجزء الأكبر منه بالإضافة الى تزايد الانفاق العام خلال تلك الفترة بشقيه الجاري والاستثماري.

و بعد ذلك و من خلال الجدول و الشكل ادناه ظهر حجم الدين العام الداخلي يأخذ بالزيادة تزامنا مع انخفاض الإيرادات النفطية في عام ٢٠١٥ و لغاية عام ٢٠٢١ و سبب ذلك ان العراق شهد حربا مع داعش في ذلك العام ٢٠١٥ و قبله بقليل، لذلك استخدم الدين العام الداخلي لتمويل الانفاق الجاري و تحديدا النفقات العسكرية على حساب الانفاق الاستثماري و يمكن ملاحظة ذلك في الجدول (١)، اما عام ٢٠٢٠ فقد شهد الدين العام الداخلي اعلى ارتفاع له خلال مدة البحث و يعود ذلك الى ازمة كورونا و انخفاض أسعار النفط العالمية اذ يلاحظ منها أيضا في عام ٢٠٢٠ و بالنتيجة ذاتها التي تم ملاحظتها في عام ٢٠١٥ ان اهتمام المالية العامة يكون في جانب الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري اذ ان حدوث الازمة للأسباب التي وردت في أعلاه في عام ٢٠٢٠ أدى الى انخفاض الانفاق الجاري بحدود (١٤,٤٢٧,٠٠٠) ترليون عن العام الذي قبله بينما الانفاق الاستثماري انخفض عن العام الذي سبقه بحدود (٢١,٢١٤,٠٠٠) ترليون، و بالمقابل اخذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مسارا مترواحا بين الانخفاض و الارتفاع بعد عام ٢٠١٥، اذ شهد اعلى ارتفاع عام ٢٠١٩ خلال مدة البحث و قد يعود السبب الى إضافة تخصيصات جديدة للأنفاق الجاري من خلال عمليات التوظيف الجديدة التي شهدتها العراق عام ٢٠١٩ و كذلك ارتفاع الإيرادات النفطية اعلى مستوى لها بعد عام ٢٠١٥، بالإضافة الى عوامل أخرى غير مدرجة ضمن البحث.



الشكل (١): اتجاهات الدين العام الداخلي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة ٢٠٢١-٢٠٠٤
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

الجدول (١): مسارات الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي واجمالي الانفاق العام والإيرادات النفطية خلال مدة البحث في العراق (مليون دينار)

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) سنة ٢٠٠٧ أساس	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	اجمالي الانفاق العام (مليون دينار)	الانفاق العام الجاري (مليون دينار)	الانفاق العام الاستثماري (مليون دينار)
٢٠٠٤	6,061,688	101,845,262	32,627,203	31,521,427**	27,597,167**	3,924,260**
٢٠٠٥	6,593,960	103,551,403	39,480,069	30,831,142**	27,066,124**	3,765,018**
٢٠٠٦	5,645,390	109,389,941	46,908,043	37,494,459**	34,917,607**	2,576,852**
٢٠٠٧	5,193,705	111,455,813	53,162,592	39,308,347**	32,719,837**	6,588,511**
٢٠٠٨	4,455,569	120,626,517	79,131,752	67,277,197**	52,301,181**	14,976,016**
٢٠٠٩	8,434,049	124,702,075	51,719,059	55,589,721**	45,941,063**	9,648,658**
٢٠١٠	9,180,806	132,687,029	66,819,670	70,134,201	54,580,860	15,553,341
٢٠١١	7,446,859	142,700,217	98,090,214	78,759,000	60,926,000	17,833,000
٢٠١٢	6,547,519	162,587,533	116,597,076	105,139,000	75,788,000	29,351,000
٢٠١٣	4,255,549	174,990,175	110,677,542	119,128,000	78,747,000	40,381,000
٢٠١٤	9,520,019	178,951,407	97,072,410	125,322,000	86,569,000	38,753,000
٢٠١٥	32,142,805	183,616,252	51,312,621	84,693,000	56,916,000	27,777,000
٢٠١٦	47,362,251	208,932,110	44,267,063	73,567,000	55,163,000	18,404,000
٢٠١٧	47,678,796	205,130,067	65,071,929	75,489,000	59,025,000	16,464,000
٢٠١٨	41,822,918	210,532,887	95,619,820	80,873,000	67,053,000	13,820,000
٢٠١٩	38,331,548	222,141,230	99,216,318	111,723,000	87,300,000	24,423,000
٢٠٢٠	64,246,559	195,402,550	54,448,514	76,082,000	72,873,000	3,209,000
٢٠٢١	68,214,816	202,468,282	95,270,298			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي [/ https://cbiraq.org](https://cbiraq.org)

** حسن، باسم عبد الهادي (٢٠١٥) الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.

٢- رؤية تنموية لانعكاسات أثر الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

يعد أثر الدين العام على الناتج الحقيقي واحدة من التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على قطاع النفط بنسبة كبيرة في تحصيل إيراداته مما له انعكاسات قد تكون سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى وتظهر آثار هذه الانعكاسات في أغلب القرارات المالية وخصوصاً قرارات الانفاق على القطاعات الاقتصادية المهمة (الصناعة، الزراعة)، فضلاً عن الآثار التي قد تظهر في ميزان المدفوعات ليمتد مسار هذه التأثيرات إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم التأثير في الانفاق على قطاعات خدمية مهمة منها الصحة والتعليم، وتظهر آثار وتداعيات ذلك من خلال الاتي: (عمر ٢٠٠٣،

(١٧)

أ. آثار على الطلب الكلي يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يُشكل مشكلة عندما تقتصر الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

ب. آثار على الادخار والاستثمار إذ أن الدين العام يعني مزاحمة الحكومة في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد وبالتالي يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والنتائج المحلي تبعاً لذلك.

ت. آثار على المالية العامة ويظهر ذلك من خلال أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، وإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وهكذا فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام، ومن جانب آخر فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

ث. آثار على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في مصر نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية.

ج. الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالانقطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة في تختلف إذ أن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً على أن الحكومة تقتصر ولا تستخدم ما تقتضيه في تمويل استثماراتها وهذا يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة.

المبحث الرابع

القياس والتحليل الاقتصادي لأثر الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢١

١- البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:

تم الاعتماد على بيانات الجدول (١) في التحليل القياسي وبيانات سنوية

٢- بناء النموذج:

لغرض قياس أثر تغيرات الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سيتكون لدينا النموذج الآتي:

$$Gdp = f (debt) \quad (1)$$

من المعادلة (١) فإنه يمكن توصيف نموذج (ARDL) والذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة التالية:

$$Y_i = \alpha_0 + \beta_i X_i + U_i$$

حيث:

Gdp: تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق و يمثل المتغير التابع.

debt: الدين العام الداخلي في العراق و يمثل المتغير المستقل.

٣- اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية والأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) والذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة (عمار حمد خلف، ٢٠١٥: ص ٨٦)، ويشير الجدول (٢) إلى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) إذا يتبين أن المتغير التابع (Gdp) ساكن عند الفرق الأول (١)، أما المتغير المستقل (debt) فإنه حقق حالة السكون أيضاً عند الفرق الأول (١)، وعلى أساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة أو متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني.

الجدول (2): نتائج اختبار فيليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I (١)			بالفرق الأول I (1)		
	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام
	P-value	P-value	P-value	P-value	P-value	P-value
Gdp	0.0018*	0.0117*	0.0037*	0.9796	0.8302	0.7240
dep	0.0095*	0.0559*	0.0621	0.9942	0.8377	0.9892

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (١) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

*معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (p-value) إذا اعتبر أسلوب احصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فإذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فإن المعلمة غير معنوية، أما إذا كانت قيمة (p-value) أقل من 5% فإن المعلمة معنوية.

٤- التكامل المشترك (F-bound test):

بعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فانه من الافضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي نتضح نتائجه في الجدول (٣)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (3): اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 41.98372	
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
القيم الحرجة		
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (٤،٤).

يشير الجدول (٣) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (٤١,٩٨٣٧٢) وتعتبر أكبر من الحد الأعلى (٤,١٦) وأكبر من الحد الأدنى (٣,٦٢) عند مستوى معنوية (٥٪) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

٥- تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (٤) الى وجود اثر و علاقة عكسية في الاجل القصير و الطويل ما بين الدين العام الداخلي للفترة الحالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و يعود ذلك الى ان انخفاض الإيرادات النفطية تؤدي الى زيادة الدين العام الداخلي و التي تمول النفقات الجارية و تحديدا رواتب العاملين في القطاع الحكومي التي تم توظيفها في سنوات سابقة على حساب الانفاق الاستثماري و يمكن ملاحظة ذلك في الجدول (١) في عام ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ مقارنة بالأعوام التي سبقتها اذ يتم ضغط الانفاق العام و يتم تمويله من خلال الاقتراض و هذا يترك اثرا سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال ان الانفاق الجاري متمثلا بالطلب اقله يكون من الاستثمارات و ليس المنتج المحلي، بينما يلاحظ أيضا من الجدول (٤) وجود اثر و علاقة طردية في الاجل القصير و الطويل ما بين الدين العام الداخلي للفترة السابقة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة الحالية و هذا يعود الى الانفاق الاستثماري الذي يخصص في سنوات سابقة يظهر اثره في الفترة الحالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير الى ان الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-١,٢٧٩١٥٤) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (٠,٠٠٠٢)، إذا اعتبر ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (١,٢٧) في السنة الواحدة.

الجدول (4): تقدير النموذج القياسي و معامل تصحيح الخطأ

العلاقة في الاجل القصير و معامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	Coefficient	P- value
D(GDP(-1))	-2.290345	0.0003
D(GDP(-2))	-2.593641	0.0003
D(GDP(-3))	-1.552384	0.0011
D(DEBT)	-1.619268	0.0001
D(DEBT(-1))	2.519333	0.0001
D(DEBT(-2))	0.556811	0.0443
D(DEBT(-3))	1.873858	0.0007
ECT*	-1.279154	0.0002
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	P- value
C	-91894070	0.0000
D(GDP(-1))	-2.290345	0.0093
D(GDP(-2))	-2.593641	0.0056
D(GDP(-3))	-1.552384	0.0139
D(DEBT)	-1.619268	0.0018
D(DEBT(-1))	2.519333	0.0004
D(DEBT(-2))	0.556811	0.2485
D(DEBT(-3))	1.873858	0.0024

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

٦- التأكد من عدم وجود المشاكل القياسية:

من خلال الجدول (٥) والذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين الدين العام الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لكلا الاختبارين أكبر من مستوى (٥٪) وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج المقدر.

جدول (5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	8.469798	Prob. F (44,2)	0.1056
Obs*R-squared	12.52162	Prob. Chi- Square (2)	0.0019
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.081687	Prob. F (1, 47)	0.4545
Obs*R-squared	4.639075	Prob. Chi- Square (1)	0.3264

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (١) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات:

١- توصل البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (Ardl) الى وجود اثر و علاقة عكسية في الاجل القصير و الطويل في الفترة الحالية و هذا يعود الى أن زيادة الدين العام الداخلي كنتيجة لانخفاض أسعار النفط و التي تمول النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية و هذا يترك اثرا سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال ان الانفاق الجاري متمثلا بالطلب اقله يكون من الاستثمارات و ليس المنتج المحلي، و توصل البحث الى وجود اثر و علاقة طردية في الاجل القصير و الطويل ما بين الدين العام الداخلي للفترة السابقة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة الحالية و هذا يعود الى الانفاق الاستثماري الذي يخصص في سنوات سابقة يظهر اثره في الفترة الحالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- ٢- تعتبر القروض حسب رأي المدرسة الكلاسيكية ضريبة مؤجلة يتحمل عبئها الأجيال القادمة في أوقات استحقاقها، بينما المدرسة الكنزية تؤكد بالإمكان الاقتراض من أجل تمويل النفقات الاستثمارية وهذا يؤدي الى زيادة الطاقة الضريبية ومن ثم تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة.
- ٣- وبناء على ما ورد في النقطة أعلاه يلاحظ من خلال الجدول (١) اهتمام المالية العامة في العراق بالنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وخصوصاً في أوقات الازمات الاقتصادية في عامي (٢٠١٥ و ٢٠٢٠) وهذا يترك أثراً سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال الاقتراض لتمويل النفقات الجارية والتي أغلبها تذهب للاستيرادات لعدم وجود اقتصاد حقيقي ومن ثم ينعكس أثرها على الاقتصاد العراقي، وبالتالي لم تكن المالية العامة في العراق تعتمد رأي أي من المدارس الاقتصادية سواء الكلاسيكية أو الكنزية.

التوصيات:

١. ضرورة استخدام الأموال التي تقترض لتمويل العجز في الموازنة العامة في تمويل النفقات الاستثمارية من أجل زيادة الطاقة الضريبية وبالتالي زيادة العوائد للمالية العامة في العراق وكذلك تترك أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ينسجم مع رأي المدرسة الكنزية.
٢. ضرورة تبني بناء الصناديق السيادية والتي يفتقر العراق إليها حالياً والتي يمكن أن تلجأ إليها المالية العامة في أوقات انخفاض أسعار النفط من أجل تجنب آثار الاقتراض على الاقتصاد وخصوصاً عندما تمول النفقات الجارية على حساب الاستثمارية، مع الإشارة بالإمكان استثمار تلك الأموال في أوقات عدم الحاجة إليها من أجل زيادة أموال تلك الصناديق السيادية.

المصادر

1. Al Ali, Reda Sahib Abu Ahmed (2002) Public Finance, University House for Printing, Publishing and Translation, Basra, Iraq.
2. Al-Afandi, Muhammad Ahmed (2013) Introduction to Macroeconomics, Fifth Edition, Al-Amin for Publishing and Distribution, Sana'a, Yemen.
3. Al-Idrisi, Abdul Salam Yassin (1986) Macroeconomics, Basra University Press, Basra, Iraq.
4. Battal, Ahmed Hussein and Al-Jumaili, Sami Hamid and Al-Jumaili, Firas Khamis Ali, The Impact of Financial Liberation on Human Capital in Iraq, An Econometric Study for the Period (2005-2016), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 27, 2019.
5. Central Bank of Iraq <https://cbiraq.org/>
6. Hassan, Bassem Abdel-Hadi (2015) The monetary effects of fiscal policy in Iraq after 2003, an unpublished doctoral thesis, Al-Mustansiriyah University / College of Administration and Economics, Baghdad.
7. Khalaf, Ammar Hamad, 2015, Applications of Econometrics Using the Eviews Program, 1st Edition, Dar Al-Doctor for Administrative, Economic and Other Sciences, Baghdad.
8. Obaid, Bassem Khamis (2017) Estimating the impact of internal public debt on the monetary basis in the Iraqi economy for the period (2006-2015), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 9, Number 19, pages 156-177.
9. Taqa, Muhammad and Hoda Al-Azzawi (2010) Economics of Public Finance, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.